بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵜⵓⵔ ⵏ ⵜⵙⴷⵡⵉⵔⵜ

منشور رقم: 16 / 2022

03 غشت 2022

السيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون

والمندوبان الساميان والمندوب العام

الموضوع: إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023.

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد،

كما تعلمون، يعيش العالم منذ سنة 2020 في ظل أزمات متتالية، مع ظهور جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية العالمية. وقد استطاعت بلادنا، تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، تجاوز هذه الأزمة والحد من تداعياتها عبر سياسة استباقية وفعالة، مكنت من الحفاظ على استقرار الوضعية الوبائية، وتقديم الدعم لفائدة الأسر والمقاولات المتضررة، مع إطلاق إصلاحات كبرى تتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، وإنعاش الاقتصاد الوطني، عبر إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار وإصلاح القطاع العام. وقد انعكست هذه الإجراءات بشكل إيجابي على الوضعية الماكرو-اقتصادية لبلادنا؛ حيث حقق الاقتصاد الوطني معدل نمو يقدر ب7,9% نهاية سنة 2021. وهو المسار الذي تَواصل مع بداية سنة 2022، من خلال فتح الحدود الوطنية خلال شهر فبراير الماضي، والذي مكن مجموعة من القطاعات الاقتصادية المهمة كالقطاع السياحي، والنقل الجوي من الاستعادة التدريجية لنشاطها.

إلا أنه ومع بوادر الانتعاش الاقتصادي التي تم تسجيلها، وقبل التعافي من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية العالمية، برزت أزمة ارتفاع الأسعار على المستوى الدولي، والتي تفاقمت نتيجة اندلاع الأزمة الروسية-الأوكرانية في مستهل سنة 2022. وهو ما شكل صدمة قوية للاقتصاد العالمي، على إثر الضغوطات التضخمية الناجمة عنها، والتي ألقت بظلالها على الاقتصادات المتقدمة والصاعدة على حد سواء. حيث بلغت معدلات التضخم خلال الأسدس الأول من سنة 2022، مستويات غير مسبوقة في معظم دول العالم، بفعل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد الأولية والطاقية.

إلى جانب ذلك، تميزت سنة 2022 بندرة التساقطات المطرية، حيث تعرف بلادنا أسوء أزمة جفاف منذ 40 سنة، مع ما يفرضه ذلك من تعبئة لدعم المناطق القروية المتضررة، والتدخل بالسرعة والنجاعة اللازمة في تدبير أزمة نقص المياه.

ولمواجهة هذه الأزمات المتزامنة والمتعددة الأبعاد، اتخذت الحكومة، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله، مجموعة من التدابير التي تستجيب للأولويات التالية:

- أولا: التحكم في ارتفاع الأسعار والحد من تداعياته على القدرة الشرائية للمواطنين، موازاة مع الحد من آثار الجفاف، وذلك من خلال تخصيص أزيد من 30 مليار درهم إضافية لدعم المواد الأساسية، وقطاعات النقل، والسياحة، والفلاحة. هذا إلى جانب التصدي بكل حزم ومسؤولية، للمضاربات والتلاعب بالأسعار، تفعيلا لتوجيهات صاحب الجلالة حفظه الله.
- ثانيا: تكريس السلم الاجتماعي من خلال التوقيع على ميثاق وطني للحوار الاجتماعي مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، تضَمّن مجموعة من التدابير التي ستمكن من تحسين الوضعية المادية للأجراء في القطاعين العام والخاص.
- ثالثا: الحفاظ على التوازنات المالية لبلادنا، حيث أنه ورغم النفقات الإضافية والاستعجالية سالفة الذكر، إلا أن وضعية ماليتنا العمومية تبقى متحكما فيها، بفضل الدينامية الإيجابية المسجلة على مستوى تحصيل الموارد العادية، التي ارتفعت بما يناهز28 مليار درهم، نهاية يونيو 2022، وهو ما يمثل زيادة تقدر ب24% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، ونسبة إنجاز بلغت 56% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2022.

وعلى العموم فقد أبانت ماليتنا العمومية عن صلابتها وصمودها أمام الصدمات الخارجية، وهو ما مكن بلادنا من الحفاظ على سيادتها المالية، مع إمكانية تعبئة هوامش مالية إضافية قادرة على الحفاظ على ميزانية الاستثمار العمومي من جهة، ووضع دين الخزينة في منحى تنازلي من جهة أخرى. وقد أكد تقرير البنك الدولي الأخير أن المغرب، رغم الصدمات الخارجية الحالية، لا يزال يتمتع بمؤشرات مالية أفضل من معظم الاقتصادات الناشئة والنامية. كما أشاد صندوق النقد الدولي بالاستقرار المالي والماكرو-اقتصادي الذي يتمتع به المغرب بفضل الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة وبنك المغرب.

- رابعا: استكمال الأوراش الإصلاحية والتنموية، ومواصلة تنزيل المشاريع المهيكلة والالتزامات التي انخرطت فيها الحكومة في إطار تنزيل برنامجها؛ تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، وانسجاما مع مخرجات النموذج التنموي الجديد لبلادنا، واستجابة لتطلعات المواطنات والمواطنين، وذلك لوضع أسس الانتقال النوعي والهيكلي على المستوى

الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ويأتي على رأس هذه الأوراش الإصلاحية ورش تعميم الحماية الاجتماعية، الذي يعتبر إحدى الدعائم الأساسية لتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية.

كما أن الحكومة حريصة كل الحرص على المضي قدما في تنزيل الإصلاحات المهيكلة الأخرى، وعلى الرفع من وتيرتها ومن التقائيتها. ويتعلق الأمر بإصلاح المنظومة الصحية الوطنية، وإصلاح منظومة التربية والتكوين، والتقدم في تكريس العدالة المجالية عبر تعزيز الجهوية والدور التنموي للجماعات الترابية، والرفع من وتيرة اللاتمركز الإداري، وتبسيط المساطر ورقمنتها، وتحسين الحكامة، إلى جانب إنعاش الاستثمار من خلال تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، ودعم المقاولات والمنتوج الوطنيَين.

وبناء على ما سبق، فإن الحكومة عازمة على مواصلة هذه الدينامية، خلال سنة 2023، وذلك تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، وانسجاما مع مرتكزات البرنامج الحكومي؛ بما يؤسس للنموذج التنموي الجديد لبلادنا، ويستجيب لانتظارات المواطنات والمواطنين.

- **أولويات مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023**

استنادا إلى التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله في خطاب العرش، وتجسيدا للالتزامات المتضمنة في البرنامج الحكومي، تم اعتماد الأولويات الأربع التالية لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2023:

1- تعزيز أسس الدولة الاجتماعية؛
2- إنعاش الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستثمار؛
3- تكريس العدالة المجالية؛
4- استعادة الهوامش المالية لضمان استدامة الإصلاحات.

1. تعزيز أسس الدولة الاجتماعية:

لقد أكد صاحب الجلالة نصره الله في خطابه السامي، الذي وجهه للأمة يوم السبت 30 يوليوز 2022 بمناسبة عيد العرش المجيد، على أهمية مواصلة التحلي بروح التضامن في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وعلى ضرورة إشراك جميع المغاربة، رجالا ونساء، في عملية التنمية. كما ركز في خطاباته السابقة، على رهان العدالة الاجتماعية والمجالية، لاستكمال بناء مغرب الأمل والمساواة للجميع، مغرب لا مكان فيه للتفاوتات الصارخة، ولا للتصرفات المحبطة، ولا لمظاهر الريع، وإهدار الوقت والطاقات. وهو ما تجسد من خلال إعلان جلالته عن تجديد النموذج التنموي الوطني، وعن إطلاق ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

وقد جعلت الحكومة من إرساء أسس الدولة الاجتماعية خيارا استراتيجيا في برنامجها الحكومي؛ حيث تضمن من بين مبادئه، مأسسة العدالة الاجتماعية بتعميم الحماية الاجتماعية، وتعزيز مسؤولية الدولة، ودورها المركزي في الحد من الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، فقد عملت الحكومة منذ تنصيبها، على التنزيل الفعلي لمحاور ورش تعميم الحماية الاجتماعية؛ خصوصا فيما يتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، الذي قطعت الحكومة أشواطا مهمة في مسار تنزيله وتعميمه ليشمل كافة الفئات الاجتماعية. وهكذا ستعمل خلال الأشهر المقبلة من السنة الجارية، على استكمال هذا الورش من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة على المستوى القانوني، والمالي، والتقني، من أجل ضمان انتقال المستفيدين حاليا من نظام "راميد" إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وذلك نهاية سنة 2022، تجسيدا للتعليمات الملكية السامية.

كما ستعمل الحكومة على توفير الموارد الضرورية لضمان تنزيل هذا الورش، واتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان التوازن المالي لمختلف الأنظمة، واستفادة المواطنات والمواطنين من مختلف خدمات التغطية الصحية وفي أحسن الظروف.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة في خطابه بمناسبة عيد العرش المجيد، ستعمل الحكومة خلال سنة 2023، على تنزيل تعميم التعويضات العائلية، وفق برنامجها المحدد، والتي سيستفيد منها حوالي 7 ملايين طفل من العائلات الهشة والفقيرة على الخصوص، وثلاثة ملايين أسرة بدون طفل في سن التمدرس. وسيتم ذلك وفق مقاربة جديدة تقوم على الدعم المباشر، عبر استهداف الفئات المعوزة والمستحقة لهذه التعويضات، بدل المنطق الذي كان معتمدا في البرامج الاجتماعية سابقا، والذي كان يحد من نجاعتها.

وفي هذا الإطار، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، ستعمل الحكومة على الإسراع بإخراج السجل الاجتماعي الموحد، باعتباره الآلية الأساسية لمنح الدعم، وضمان نجاعته.

كما ستعمل الحكومة على مواصلة تأهيل القطاع الصحي، عبر تنزيل مقتضيات مشروع القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية، الذي تمت المصادقة عليه خلال المجلس الوزاري، المنعقد يوم الأربعاء 13 يوليوز 2022، خاصة من خلال تأهيل العرض الصحي بمواصلة إصلاح مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، وتأهيل المستشفيات، والتأسيس لإلزامية مسلك العلاجات، ورقمنة الخدمات الصحية. هذا إلى جانب تعزيز حكامة المنظومة الصحية عبر إحداث المجموعات الصحية الترابية، والهيئة العليا للصحة، ووكالة الأدوية والمنتجات الصحية، ووكالة للدم ومشتقاته.

ونظرا للدور المحوري الذي يلعبه العنصر البشري في إصلاح المنظومة الصحية، ستعمل الحكومة على إخراج قانون الوظيفة الصحية، وتفعيل مخرجات الحوار الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الوضعية المادية للأطر الصحية، الذي سيكلف غلافا ماليا يقدر ب2,2 مليار درهم على مدى سنتين، وذلك ابتداء من فاتح يناير 2023.

كما أطلقت الحكومة برنامجا لتعزيز الموارد البشرية بقطاع الصحة في أفق سنة 2030. ويروم هذا البرنامج الارتقاء بمستوى التأطير الطبي وشِبه الطبي ليتجاوز العتبة التي توصي بها المنظمة العالمية للصحة، أي لبلوغ معدل 24 إطارا لكل 10.000نسمة، في أفق سنة 2025، ثم تحقيق الهدف الذي حدده النموذج التنموي الجديد، خلال سنة 2030 بدل سنة 2035، بالوصول إلى 45 إطارا لكل 10.000 نسمة. ولبلوغ هذه الأهداف، سيتم الرفع من أعداد الأطر الصحية من 68 ألف سنة 2022 إلى حوالي 94 ألف سنة 2025، و177 ألف في أفق سنة 2030. وتبلغ كلفة هذا البرنامج حوالي 3 ملايير درهم، تشمل توسيع قاعدة طلبة الطب، والصيدلة، وطب الأسنان، ومهن التمريض، وتقنيات الصحة، وإحداث 3 كليات للطب والصيدلة، وكذا توظيف حوالي 4.600 مؤطر جديد في أفق سنة 2030. ولمواكبة هذا البرنامج وتوسيع العرض الصحي، سيتم إحداث 3 مراكز استشفائية جامعية بكل من الراشيدية وبني ملال وكلميم.

ومن جانب آخر، يتضمن مخطط عمل الحكومة التزاما بالجدولة الزمنية التي حددها صاحب الجلالة نصره الله، فيما يتعلق بالمحورين المتعلقين بتوسيع الانخراط في أنظمة التقاعد، لتشمل الأشخاص الذين يمارسون عملا ولا يستفيدون من أي معاش، وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل لتشمل كل شخص متوفر على شغل قار، وذلك في أفق سنة 2025. وموازاة مع ذلك، ستحرص الحكومة على الشروع في تنزيل إصلاح منظومة التقاعد، ابتداء من سنة 2023، وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين المعنيين.

ووعيا منها بأهمية إصلاح منظومة التربية والتكوين، ودورها في تحقيق التماسك والعدالة والسلم الاجتماعيين، ولكون الارتقاء بالعنصر البشري من ركائز الدولة الاجتماعية، فقد جعلت الحكومة من تنمية الرأسمال البشري أحد دعامات البرنامج الحكومي، عبر وضعها لتصور متكامل يهدف إلى إنجاح مدرسة تكافؤ الفرص، وتعزيز الاهتمام بالثقافة والرياضة، كمداخل أساسية لتمكين كل المواطنين من حقهم الدستوري في التعليم الجيد، وتمكينهم من الارتقاء الفردي والاجتماعي، والتأقلم مع التحولات السريعة التي يعرفها العالم اليوم.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على تنزيل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التعليمية، خلال الفترة 2022-2026، والتي تهدف إلى خفض نسبة الهدر المدرسي بمقدار الثلث، وزيادة معدل تمكين المتعلمين من الكفايات الأساسية إلى 70%، بدل المعدل الحالي الذي لا يتجاوز 30%، وتوفير بيئة مناسبة وشروط ملائمة للمشاركة والنجاح داخل المدارس، من خلال مضاعفة نسبة المستفيدين من الأنشطة المندمجة، التي تشمل الأنشطة الفنية والرياضية والثقافية والاستطلاعية، التي يقوم بها التلاميذ داخل المدرسة أو خارجها؛ إذ لا تتجاوز النسبة المسجلة حاليا للمستفيدين 25% من الأطفال المتمدرسين. هذا بالإضافة إلى مضاعفة عدد المستفيدين من خدمات النقل والإطعام المدرسيين بشراكة مع الجماعات الترابية.

ولبلوغ هذه الغايات، ترتكز خطة إصلاح التعليم على الرفع من جاذبية مهنة التدريس، عبر توفير الشروط الفضلى للممارسة داخل المؤسسات التعليمية، وتحسين الإطار القانوني بإحداث نظام أساسي جديد وموحد لهيئة التدريس، منبثق عن الحوار الاجتماعي القطاعي. كما تهدف هذه الخطة إلى النهوض بالكفايات الخاصة بالأساتذة عبر ضمان تكوين أساسي جيد ومستمر، إضافة إلى تحسين جودة الإجازات في التربية؛ حيث تم في هذا الصدد، وضع برنامج يروم مضاعفة عدد طلبة سلكي إجازة التربية لأزيد من 5 مرات في أفق سنة 2027، ابتداء من الموسم الدراسي المقبل، وسيرصد له غلاف مالي يقدر ب 4 ملايير درهم، على مدى 5 سنوات، منها 583 مليون درهم برسم الدخول المدرسي 2022-2023.

ومن جهة أخرى، تهدف خارطة الطريق إلى تعميم التعليم الأولي في أفق سنة 2028، وضمان جودته لتهييئ المتعلمين لمرحلة التعليم الابتدائي، عبر إحداث حوالي 4000 وحدة في السنة، لفائدة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و6 سنوات، خاصة في العالم القروي، فضلا عن تمكين المربيات والمربيين في هذا المستوى الدراسي من تكوين جيد.

ونظرا لأهميته كمظهر من مظاهر العيش الكريم، تولي الحكومة اهتماما خاصا لتيسير الولوج إلى السكن اللائق، حيث قررت نهج مقاربة جديدة للدعم، تروم استبدال النفقات الضريبية، التي يصعب تقييم أثرها الاقتصادي والاجتماعي، بدعم مباشر للأسر لاقتناء السكن. وسيتم ذلك وفق مقاربة مبنية على الحوار والتشاور مع مختلف الفاعلين.

كما ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل إجراءات البرنامج الحكومي في مجال الإعاقة عبر إعداد مخطط عمل وطني مندمج، للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة للسنوات الخمس المقبلة. وسيتم إعداد النصوص التنظيمية للقانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في

وضعية إعاقة والنهوض بها. ومن جانب آخر، سيتم العمل على تطوير جودة وحكامة الخدمات المقدمة لفائدة هذه الفئة الاجتماعية، في إطار صندوق دعم التماسك والحماية الاجتماعية، عبر تخصيص 500 مليون درهم للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة، تُوَجه أساسا لدعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، ولمنح المعدات التقنية والأجهزة التعويضية، ثم دعم إحداث المشاريع المذرة للدخل لفائدة هؤلاء الأشخاص، إضافة إلى دعم إحداث وتجهيز المراكز العاملة في مجال الإعاقة.

وفي إطار سياستها المتكاملة والمتجددة في مجال التشغيل، والتي تأخذ بعين الاعتبار مختلف الفئات العمرية والخصوصيات المجالية، ستعمل الحكومة خلال سنة 2023، على مواصلة برامجها التي استهلت بها ولايتها، والتي أعطت زخما جديدا لدعم التشغيل، لاسيما مواصلة تنزيل برنامج "أوراش" الذي يروم خلق 250 ألف منصب شغل، خلال سنتي 2022 و2023.

وإلى جانب مجهوداتها المتعلقة بمواكبة الشباب في مجال التشغيل، ستواصل الحكومة تشجيع مبادرات الشباب حاملي المشاريع في المجال الفلاحي، كما ستعمل على مواصلة تنزيل برنامج "انطلاقة". هذا بالإضافة إلى مواصلة تفعيل برنامج "فرصة" لدعم المبادرات الفردية للمشاريع، عبر المواكبة والتوجيه والتكوين على امتداد جميع أطوار المشروع حتى تحقيقه، بالإضافة إلى منح قروض شرف دون شروط مسبقة.

وتفعيلا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله في خطابه بمناسبة عيد العرش المجيد، التي أكد فيها على ضرورة المشاركة الكاملة للمرأة المغربية في كل المجالات، وعلى النهوض بوضعيتها وفتح آفاق الارتقاء أمامها، وإعطائها المكانة التي تستحقها، ستعمل الحكومة، إلى جانب مختلف الفاعلين، على تفعيل المؤسسات الدستورية المعنية بحقوق الأسرة والمرأة، وتحيين الآليات والتشريعات الوطنية، للنهوض بوضعيتها. هذا فضلا عن معالجة الاختلالات والسلبيات التي تشوب التطبيق الصحيح والكامل لمقتضيات مدونة الأسرة.

كما ستعمل الحكومة على تعميم محاكم الأسرة، على كافة التراب الوطني، وتمكينها من الموارد البشرية المؤهلة، ومن الوسائل المادية، الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب. ومن جانب آخر، سيتم تكثيف الجهود للرفع من معدل النشاط الاقتصادي للمرأة، عبر اتخاذ تدابير تروم منحها فرص شغل أكثر في إطار برنامجي "أوراش" و"فرصة" ومختلف الاستراتيجيات القطاعية من جهة، وتمكينها من تجاوز المعيقات التي تحول دون اندماجها الاقتصادي من جهة أخرى، خاصة فيما يتعلق بضعف التكوين، والفوارق المتعلقة بالأجور، وصعوبة الجمع بين العمل والأشغال المنزلية، وتفشي ظاهرة العنف.

ومن جانب آخر، تولي الحكومة أهمية بالغة لمغاربة العالم، باعتبارهم جزءا من هذا الوطن، ونظرا لدورهم في التغيير والتنمية. وهكذا، ستواصل الحكومة مجهوداتها الرامية إلى تحسين شروط ولوجهم إلى أرض الوطن في أحسن الظروف، وإلى تعزيز إشراك الكفاءات العليا لمغاربة العالم في إنجاز المشاريع والبرامج التنموية، وهو ما سيشكل رافعة لتعزيز جودة الرأسمال البشري لبلادنا. وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على تنزيل توجيهات النموذج التنموي الجديد ذات الصلة، وذلك من خلال تقوية فعالية ونجاعة المنظومة المؤسساتية المخصصة لمغاربة العالم، وتعبئة كفاءاتها خدمة لتنمية المغرب وإشعاعه، وتشجيع استثمارات مغاربة العالم بالمغرب، وذلك عبر اعتماد سياسة تواصلية استباقية في هذا الشأن.

2. إنعاش الاقتصاد الوطني عبر دعم الاستثمار:

إننا نعيش اليوم في عالم متجدد في طور التشكل، يتسم بحدة التعقيدات وبكثرة التقلبات وبسرعة انتقال الأزمات، مثلما يعرف تطورا متسارعا للتكنولوجيا، ويتيح العديد من الفرص التي تتنافس الدول للظفر بها. ويتوفر المغرب اليوم على ما يلزم من الإمكانيات والخصائص التي تتيح له استغلال هذه الفرص، وتعزيز تموقعه على الصعيدين القاري والدولي.

وقد قطعت بلادنا أشواطا مهمة فيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال، سواء على مستوى البنية التحتية، أو فيما يتعلق بالترسانة القانونية والمؤسساتية المنظمة والمحفزة للاستثمار. فإلى جانب الموقع الجغرافي المتميز، تتوفر بلادنا على بنية تحتية ولوجيستيكية متفردة وحديثة، إضافة إلى تمركزها في الصدارة من حيث إنتاج الطاقة المتجددة على الصعيد القاري.

وستواصل الحكومة دعم المجهود الاستثماري للدولة، بالموازاة مع تحفيز الاستثمار الخاص، قناعة منها بكون الاستثمار رافعة أساسية للخروج من الأزمة، ولترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية، وإرساء دعائم اقتصاد وطني أكثر إنصافا وازدهارا.

وفي هذا السياق، ستعمل الحكومة على تنزيل التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، والقاضية بتمكين بلادنا من ميثاق تنافسي للاستثمار، قادر على خلق مناصب الشغل والقيمة المضافة العالية، وتقليص الفوارق المجالية فيما يتعلق بجلب الاستثمار من جهة، وعلى تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، بما يمكن من تعزيز جاذبية المملكة وجعلها قطبا جهويا ودوليا في جلب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى.

ولهذه الغاية، ستنكب الحكومة بشكل مكثف على تنزيل مقتضيات القانون الإطار بمثابة ميثاق للاستثمار، الذي تمت المصادقة عليه خلال المجلس الوزاري، المنعقد يوم الأربعاء 13 يوليوز 2022،

لا سيما تفعيل آليات دعم المشاريع الاستراتيجية، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وكذا دعم المقاولات المغربية التي تسعى لتطوير قدراتها على المستوى الدولي. كما ستعمل على تفعيل التوجيهات الملكية السامية بتسهيل جلب الاستثمارات الأجنبية التي تختار بلادنا في هذه الظروف العالمية، وإزالة العراقيل أمامها.

وفي نفس السياق، ستواصل الحكومة مجهوداتها الرامية إلى تحسين جاذبية الاقتصاد الوطني، وتحفيز القدرة التنافسية للنسيج الإنتاجي الوطني، من خلال تعزيز الاستقرار والعدالة الضريبية؛ عبر تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، الذي يشكل مرجعا أساسيا يؤطر السياسة الجبائية لبلادنا خلال السنوات القادمة، بشكل يمكن من تعزيز حقوق الخاضعين للضريبة، وضمان نظام ضريبي مبسط وشفاف، يستجيب للممارسات الدولية الفضلى في المجال الجبائي.

كما ستعمد الحكومة إلى مواصلة التدابير الموازية، التي تتوخى تسريع الأوراش المتعلقة بإصلاح الإدارة، وتبسيط المساطر. وسيتم في هذا الإطار، إطلاق استراتيجية جديدة للتحول الرقمي في أفق سنة 2030، تهدف بالأساس إلى رقمنة الخدمات العمومية، ووضع أسس انبثاق اقتصاد رقمي يخلق فرص الشغل، ويؤسس لتمركز أفضل لبلادنا في هذا المجال. كما تولي الحكومة أهمية كبرى لتسهيل الولوج للعقار، وتحسين الحكامة، وتطوير القطاع المالي، وتعزيز انخراط القطاعين الخاص والبنكي في مجال الاستثمار.

ومن جانب آخر، سيتم العمل على مواصلة مجهود الاستثمار العمومي، خصوصا فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية، وتفعيل الاستراتيجيات القطاعية الطموحة التي أطلقتها بلادنا؛ ويأتي على رأسها الجيل الأخضر، والتحول الصناعي، والسياحة، والصناعة التقليدية، والاقتصاد الاجتماعي. هذا إلى جانب تشجيع الإنتاج الوطني، ودعم تنافسية الوسم "صنع في المغرب"، وتعزيز السيادة الوطنية الغذائية، والصحية، والطاقية.

ووفق هذا المنظور، تشكل مواجهة ندرة الموارد المائية أولوية بالنسبة للحكومة، حيث ستعمل على اتخاذ كافة التدابير الاستعجالية لتأمين التزود بالماء الشروب، موازاة مع بلورة حلول هيكلية لمواجهة هذه الأزمة، من خلال إطلاق مجموعة من المشاريع التي تتعلق على الخصوص بتحويل الماء بين أحواض سبو، وأبي رقراق، وتنزيل برنامج طموح لإنجاز محطات تحلية المياه بكل من الدار البيضاء، والداخلة، وآسفي، وكلميم، والناظور. هذا إلى جانب القيام بتوسيع الاعتماد على إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لأغراض سقي المساحات الخضراء، كما هو الشأن حاليا بالنسبة لمدن

الرباط، وطنجة، وتطوان، وكذا لسقي الأراضي الفلاحية، والاستعمالات الصناعية، وحاجيات الفنادق السياحية.

وتفعيلا للإرادة الملكية السامية بخصوص الإصلاح العميق للقطاع العمومي، ونظرا للدور المحوري الذي يلعبه هذا القطاع من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تحقيق الاستثمارات المهيكلة للاقتصاد الوطني، وخلق فرص الشغل، إلى جانب مساهمته في ميزانية الدولة؛ ستعمل الحكومة على تنزيل القانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، وتفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية. وذلك بهدف تعزيز دور الدولة المساهمة، وعقلنة تدبير المحفظة العمومية، والرفع من مردوديتها.

3. تكريس العدالة المجالية:

إن الحكومة واعية بأن النجاح في تحقيق الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، المسطرة في البرنامج الحكومي، رهين بمدى فعالية التدبير العمومي، والتقائية السياسات العمومية على المستويين القطاعي والمجالي؛ وذلك للمضي قدما في مسار تنزيل الإصلاحات اللازمة لتحقيق هذه الأولويات. حيث ستعمل الحكومة على توطيد الجهوية، لا كخيار دستوري وديموقراطي فقط، بل باعتمادها كبديل تنموي أيضا، وذلك للرفع من نجاعة السياسات العمومية والتقائيتها على المستوى الترابي، والتقليص من التفاوتات المجالية فيما يخص الاستثمارات، والولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية؛ وبالتالي انعكاس ذلك على التوزيع العادل للثروة بين الجهات. وهكذا ستولي الحكومة أهمية خاصة لمواصلة تنزيل هذا الورش التنموي الكبير، عبر اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها تمكين الجهات من ممارسة اختصاصاتها، والقيام بأدوارها التنموية.

وستعمد الحكومة، من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2023، إلى مواصلة كافة الأوراش الكبرى لإصلاح الإدارة، خاصة منها ما يتعلق بالحكامة الجيدة، وتبسيط المساطر، والرقمنة، وكذا التسريع بتنزيل ورش اللاتمركز الإداري؛ بما يضمن تقريب الإدارة من المواطن والمقاولة، والرفع من مردودية المرافق العمومية ومن جودة خدماتها.

ويندرج تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، في مختلف مناحي الحياة العمومية، ضمن أولويات العمل الحكومي، وذلك تفعيلا للمقتضيات الدستورية. وهو ما يفرض على الحكومة، ومعها مختلف المتدخلين، تعبئة الجهود والموارد البشرية واللوجيستيكية والمالية الكفيلة بتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للأمازيغية. ومن هذا المنطلق، فقد أعدت الحكومة خارطة طريق تتضمن 25 إجراءاً تشمل إدماج الأمازيغية في الإدارات والخدمات العمومية، وفي التعليم، والصحة، والعدل، والإعلام السمعي

البصري، والتواصل، والثقافة، والفن. وهكذا ستعرف سنة 2023 انطلاق مشروع تخصيص 300 عون استقبال ناطقين بالأمازيغية، لمواكبة المرتفقين بمحاكم المملكة، والمستشفيات والمراكز الصحية. كما سيتم الرفع من وتيرة تنزيل باقي الإجراءات خلال نفس السنة. وقد خصصت الحكومة لهذا الغرض 200 مليون درهم في قانون المالية لسنة 2022، وسيتم رفع هذا المبلغ تدريجيا حتى يبلغ مليار درهم سنة 2025.

وفي نفس الإطار، ستعمل الحكومة على مواصلة التنزيل الفعلي لورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، لتمكينها من القيام بأدوارها في تحفيز الاستثمار الخاص، وتعزيز أثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهات.

ومن جانب آخر، ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، الذي يحظى بعناية ملكية سامية، لمساهمته في تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، من خلال تحسين مؤشرات الولوجية في العالم القروي. وقد مكن هذا البرنامج من الرفع من نسبة تمدرس الفتيات في المجال القروي، لتبلغ 60% في المناطق المستهدفة بزيادة تقدر ب15% مقارنة مع سنة 2017، ومن تنمية الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية، وفك العزلة عن المواقع السياحية، وتقليص مدة الولوج للخدمات المرتبطة بالتعليم بما يناهز 16%، مع تحسين ظروف التمدرس في المناطق المستهدفة. هذا بالإضافة إلى تقليص المسافة وكذا المدة اللازمة للتزود بالماء الشروب ب81% و82% على التوالي.

4. استعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات:

ما من شك، في أن تنزيل الإصلاحات الكبرى والمهيكلة التي انخرطت فيها بلادنا، يحتاج إلى بذل مجهود مالي أكبر ومستدام، وهو الأمر الذي توليه الحكومة عناية خاصة، في إطار تدبيرها لكافة الأوراش الإصلاحية والتنموية التي التزمت بها. وفي هذا الإطار، فإن الحكومة حريصة كل الحرص على توفير كل الهوامش المالية الممكنة، من أجل توجيهها لمجالات ذات وقع اقتصادي واجتماعي أكبر.

وفي هذا الصدد، فقد حرصت الحكومة منذ تشكيلها على إيجاد التوازن، بين مواجهة الإكراهات الظرفية الراهنة من جهة، وتنزيل هذه الأوراش مع الحفاظ على التوازنات المالية من جهة أخرى. وهو ما ظهر جليا من خلال تقليص عجز الميزانية ب1,6 نقطة، سنة 2021 مقارنة مع سنة 2020، حيث بلغ 5,5% سنة 2021، ومن المنتظر أن يتواصل نفس المنحى مع نهاية سنة 2022، مع الحفاظ على ميزانية الاستثمار العمومي، التي من المنتظر أن تبلغ نسبة إنجازها 80%. كما عرف مؤشر مديونية الخزينة تراجعا ب3,3 نقطة، ليستقر في 68,9% من الناتج الداخلي الخام نهاية سنة 2021. وهو ما

يؤكد أن وضعية المديونية العمومية لبلادنا تبقى أيضا متحكما فيها، رغم النفقات الإضافية التي تحملتها ميزانية الدولة. كما أن حفاظ بلادنا على تصنيفها الائتماني من طرف وكالة التنقيط الدولية (ستاندارد أند بورز)، الذي أكد الآفاق المستقرة لتوازنات المالية للمملكة، يعزز الثقة في استدامة هذه التوازنات، في ظل هذه الظرفية الصعبة.

ومن هذا المنطلق، ستعمل الحكومة على تكثيف جهودها الرامية إلى توطيد هذا المسار، من خلال ترشيد النفقات العمومية وعقلنتها من جهة، وتعزيز موارد الدولة لتمويل السياسات العمومية من جهة أخرى، خصوصا ما يتعلق منها بتنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية. وهو ما يتطلب تفعيل آليات التضامن فيما يخص التمويل، والقيام بالإصلاحات الضرورية، لتحسين عملية استهداف الفئات الاجتماعية المعوزة، وانخراط الجمعيات والغرف وكل الهيئات المهنية في التحسيس، وفي تأطير المهنيين، والتجار، والصناع، وكل فئات العمال غير الأجراء؛ من أجل أداء مساهماتهم برسم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض. هذا إلى جانب مواصلة تطوير التمويلات المبتكرة، وعقلنة تدبير المحفظة العمومية، وإصلاح المرسوم المنظم للصفقات العمومية، والتدبير الفعال للمديونية العمومية، ومواصلة إصلاح النظام الضريبي، خصوصا فيما يتعلق بمنظومة الجبايات المحلية والرسوم شبه الضريبية.

وهكذا ستحرص الحكومة، خلال سنة 2023 والسنوات اللاحقة، على التقليص التدريجي لعجز الميزانية، بما يمكن من وضع ماليتنا العمومية في مسار تقليص المديونية، وتعزيز التوازن المالي، واستعادة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة الأوراش التنموية.

وعليه، فإنه يتعين عليكم التقيد بإعداد مقترحاتكم برسم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023، حسب الأولويات المحددة أعلاه، مع الالتزام بضبط النفقات وفقا للتوجيهات التالية:

- **فيما يتعلق بنفقات الموظفين:**

- حصر المقترحات في الاحتياجات الضرورية لضمان تنزيل الأوراش الإصلاحية الملتزم بها، وتقديم الخدمات للمواطنين في أحسن الظروف. وأدعوكم في هذا الإطار إلى العمل على الاستعمال الأمثل للموارد البشرية المتاحة، خاصة من خلال التكوين، والتوزيع المتوازن على المستويين المركزي والجهوي.

- **فيما يخص نفقات التسيير:**

ينبغي الحرص على التدبير الأمثل لهذه النفقات من خلال:

- ترشيد استعمال المياه، وتقليص نفقات استهلاك الكهرباء، عبر الحرص على استعمال الطاقات المتجددة، إلى جانب عقلنة النفقات المتعلقة بالاتصالات؛
- عدم مراكمة المتأخرات وإعطاء الأولوية لتصفيتها، خاصة تلك المتعلقة بالماء والكهرباء، المستحقة فعليا لفائدة المكتب الوطني للماء والكهرباء؛
- التقليص لأقصى حد من نفقات النقل، والتنقل داخل وخارج المملكة، ونفقات الاستقبال والفندقة، وتنظيم الحفلات والمؤتمرات والندوات، وكذا نفقات الدراسات.

- **فيما يرتبط بنفقات الاستثمار:**

يتعين التقيد بالتوجهات التالية:

- إعطاء الأولوية للمشاريع في طور الإنجاز، وخاصة المشاريع التي تدخل في إطار اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك حفظه الله ونصره، أو تلك المبرمة مع المؤسسات الدولية والدول المانحة؛
- الحرص على التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار، قبل برمجة أي مشروع جديد، وذلك مع احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة؛
- التقليص إلى أقصى حد من نفقات اقتناء السيارات وبناء وتهيئة المقرات الإدارية؛

وينبغي التأكيد على أن هذه التوجهات تسري كذلك على المقترحات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والحسابات الخصوصية للخزينة، والمؤسسات العمومية التي تستفيد من موارد مرصدة أو من إعانات الدولة. كما ينبغي عقلنة هذه الإعانات، من خلال ربط عمليات التحويل بتغطية النفقات الخاصة بالموظفين بالنسبة للمؤسسات العمومية، ومدى تقدم المشاريع الممولة من ميزانيات هذه المؤسسات، أو الحسابات الخصوصية للخزينة، أو مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وذلك في حالة عدم وجود أرصدة أو موارد كافية في خزينتها.

ومن جانب آخر، وفي إطار تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، يتعين ربط دفع الإعانات لفائدة الأشخاص الذاتيين والمعنويين بالوفاء بالتزاماتهم الاجتماعية، ولاسيما ضرورة الانخراط في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والإدلاء بشهادة تثبت دفع المساهمات بشكل منتظم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

كما يتعين مواصلة إلزام المؤسسات العمومية، التي تستفيد من موارد مرصدة أو من إعانات الدولة، بإعداد ميزانياتها وفق تبويب ميزانياتي يحدد بشكل واضح البرامج والمشاريع المستفيدة من الاعتمادات

المفتوحة، موازاة مع مسك محاسبة ميزانياتية لمواردها ونفقاتها ومحاسبة عامة لمجموع عملياتها، وذلك في إطار تعميم مبادئ الشفافية والنجاعة التي ينص عليها القانون التنظيمي لقانون المالية، بالنسبة للمؤسسات العمومية المستفيدة من إعانات الدولة.

من خلال التدابير والتوجيهات الواردة أعلاه، وبناء على الأولويات المسطرة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2023، فقد تم تحديد الأغلفة المالية القصوى المتعلقة بقطاعكم أو مؤسستكم، والتي تهم نفقات المعدات والنفقات المختلفة ونفقات الاستثمار، كما هو مفصل في الوثيقة المرفقة. لذا فالمرجو منكم إرسال مقترحاتكم في هذا الشأن إلى مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، قبل 31 غشت 2022 على أقصى تقدير.

كما تجدون رفقته، الجدول الزمني للاجتماعات المزمع عقدها بمديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، قصد تحديد التوزيع النهائي للأغلفة المالية المذكورة، التي سيتم إدراجها في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023.

كما أدعوكم للعمل على موافاة مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، وفي أقرب الآجال، بالوثائق والمعطيات والبيانات الضرورية لتمكينها من إنجاز التقارير والمذكرات المرفقة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2023.

وختاما، أود أن أؤكد لكم على ضرورة التقيد بالأولويات والتوجيهات والآجال المذكورة أعلاه، حتى يتسنى إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023، وتقديمه للبرلمان داخل الآجال الدستورية والقانونية.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة

عزيز أخنوش